

شروط وأحكام الإصدار والاستخدام لبطاقة الشركات الانتمائية (اعتماد) فيزا الصادرة من بيت التمويل الكويتي

بناءً على الطلب المقدم من حامل البطاقة والمفوض بالاستخدام ليصدر لهما بيت التمويل الكويتي بطاقة الإعتماد الخاصة بهما فقد وافق مجتمعين على الالتزام الكامل بالشروط والأحكام الآتي بيانها:

1. تعاريف: يكون للكلمات التالية أيما وردت المعاني الموضحة قرين كل منها:
"بيتك": بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك).
البطاقة: أي بطاقة الشركات الانتمائية (اعتماد) فيزا الصادرة من بيت التمويل الكويتي.
حامل البطاقة: هو الشخصية الاعتبارية (شركة) التي يفتح الحساب باسمها لاستخراج بطاقات إنتمائية لصالح موظفيها.
المفوض باستخدام البطاقة: الموظف المصرح له من حامل البطاقة باستخدام البطاقة الانتمائية والموقع عليها وطلبها.
التاجر: أي فرد أو مؤسسة أو شركة أو كيان قانوني يقبل التعامل بالبطاقة.
حساب البطاقة: هو الحساب الذي يقوم بفتح الشخص الاعتباري (شركة) لدى "بيتك" لاستخراج بطاقات انتمائية لصالح موظفيها.
2. يكون استخدام البطاقة من قبل المفوض باستخدام البطاقة المصدرة له شخصياً وفي حدود المبالغ المصرح له بها ويلتزم المفوض باستخدام البطاقة بعدم تجاوز هذا الحد.
3. يتحمل المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة المسؤولية كاملة عن البطاقة واستعمالها، وعن كافة النتائج المترتبة على ذلك وخاصة في حالة هلاكها، أو ضياعها، أو سرقتها أو إساءة استعمالها، سواء من قبلها أو من قبل الغير وسواء بتصريح من المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة أو بدونهما. ويلتزم المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة في جميع الأحوال بأن يسدد لـ "بيتك" جميع المبالغ المقيدة على حساب البطاقة.
4. في حالة فقدان البطاقة أو تعرضها للسرقة يلتزم المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة فوراً بإبلاغ بيت التمويل الكويتي ص.ب 24989، الصفاة 13110، الكويت – مركز الاتصال 1800700 أو فاكس رقم 22455135 أو أي فرع من فروع "بيتك" أو أقرب مكتب فيزا خطياً في غضون سبعة أيام وحتى تاريخ استلام "بيتك" للإشعار الكتابي، فإن المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة يكونا مسؤولاً عن أي قسيمة بيع أو دفع نقدي تصدر عن استخدام البطاقة المفقودة أو المسروقة.
5. لا يتحمل "بيتك" أي مسؤولية عن أي تصرف أو إهمال أو اعتراض من جانب التاجر مهما كانت الأسباب بما في ذلك رفض أحد التجار قبول البطاقة.
6. تحتسب وتسدد بالدينار الكويتي كافة المبالغ المستحقة لـ "بيتك" على المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة مضافاً إليها نسبة 2.5% (اثنان ونصف بالمائة) من قيمة المعاملة، وذلك حسب سعر الصرف للدينار الكويتي من فيزا/ماستر كارد مقابل العملة الأجنبية في تاريخ استلام "بيتك" لبيان هذه المبالغ من الجهات المعتمدة للبطاقة، ويعتبر هذا تنفيذاً لتوكيل ضمني من المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة. وأما عمليات السحب النقدي فإنها تحتسب مضافاً إليها 6 د.ك من قيمة كل عملية سحب نقدي ويعتبر هذا تنفيذاً لتوكيل ضمني من المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة .
7. إذا قام المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة بالشراء بموجب بطاقته المصرفية من أحد التجار بالعملة الكويتية تجبر الأفلاس بالزيادة والنقصان باعتبار أن العملية تمر بمنطقة فيزا أو ماستر كارد بالدولار حيث أن عملة الدولار تحمل خاتنتين في حين تحمل العملة الكويتية 3 خانات.
8. يحق لـ "بيتك" في أي وقت استبقاء المبالغ المستحقة له من أي ودائع أو إيداعات أو حسابات تكون للمفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة في "بيتك" أيما كانت تسميتها وذلك فوراً ودون تنبيه أو إجراءات.
9. تعتبر الودائع والبضائع و الحسابات وأية أموال موجودة للمفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة في "بيتك" مرهونة رهناً حيازياً ضماناً للوفاء بجميع المبالغ المستحقة أو التي تستحق على المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة لأي سبب.
10. تنقيد على حساب المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة المبالغ التالية بالدينار الكويتي:
أ- اشترك المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة 250 د.ك ويدفع مرة واحدة كل سنة في الموعد الذي يحدده "بيتك".
ب- كافة المصاريف والمبالغ الناشئة عن استعمال البطاقة من قبل المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة، بما في ذلك تكلفة أية برقيات أو توكسات أو عمولات تخصصها البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى على المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة نتيجة استخدامهما للبطاقة. علماً بأن رسوم استبدال بدل فاقد/ تالف/ عدم استلام البطاقة 15 د.ك ورسوم استبدال الرقم السري 2 د.ك ورسوم تعديل حدود الاستخدام الدائم/ المؤقت 5 د.ك.
11. يحتفظ "بيتك" بملكية البطاقة والرقم السري الخاص بها.
12. لا يكون "بيتك" مسؤول عن أية أضرار تنشأ نتيجة عطل طارئ لجهاز الصرف الآلي أو أجهزة قبول البطاقة سواء كان بسبب فني أو عدم كفاية المبالغ المتوفرة فيه أو أي سبب آخر داخل أو خارج الكويت.
13. يحتفظ "بيتك" بحق تجديد البطاقة في أي وقت يشاء، ويجوز للمفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة طلب إلغاء عضويته أو عدم تجديد العمل بالبطاقة قبل انتهاء مدتها بفترة ستون يوماً على الأقل. ويقدم هذا الطلب خطياً على النماذج المعدة لذلك لدى "بيتك" مع إعادة البطاقة.
ولا يعتبر إعادة البطاقة من قبل المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة إلى "بيتك" واستلام "بيتك" لها دون تحفظ قرينة على براءة ذمته من قبل "بيتك". وفي جميع الأحوال يكون المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة مسؤولاً عن كافة الإلتزامات الناشئة عن استعمال البطاقة حتى سداد جميع هذه الإلتزامات وتسوية حساب البطاقة. أو بعد مرور مدة لا تقل عن ستون يوماً من تاريخ إعادتهما البطاقة، أيهما يكون لاحقاً.
في حالة مرور ستون يوماً من إصدار البطاقة وعدم تقدم المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة لاستلامها يتم إتلافها وإذا أبدى المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة رغبتهما في إصدار بطاقة

	<p>أخرى بعد ذلك يتم إصدار البطاقة السابقة وتحصيل رسم إصدار من الحالتين ويفوض حامل البطاقة "بيتك" خصمه من حساب البطاقة.</p> <p>14. لـ "بيتك" الحق في إلغاء البطاقة عندما يرى ذلك دون إبداء الأسباب وعلى الأخص في الحالات الآتية:</p> <p>أ - إذا خالف المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة أي شرط من الشروط المدونة في هذا الطلب.</p> <p>ب - إذا أساء استخدام البطاقة وبوجه خاص في حالة استعمالها للوفاء بالتأمين بضائع أو أعمال أو خدمات مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.</p> <p>ت - إذا وقع الحجز على ممتلكات المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة سواء كان الحجز تحفظياً أو تنفيذياً.</p> <p>ث - في حالة صدور حكم على المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة بتصفية ممتلكاته أو إشهار إفلاسه أو توقف عن دفع ديونه.</p> <p>ج - في حالة فقدان أهلية أو وفاة المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة.</p> <p>هـ - في حالة إغلاق الحساب المفتوح باسم المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة سواء تم بقرار من "بيتك" أو بناء على طلب المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة.</p> <p>15. عند تحقق إحدى حالات الإلغاء يجب على المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة إعادة البطاقة لـ "بيتك" وتبقى جميع الالتزامات الناشئة عن استخدام البطاقة من مسؤولية المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة حتى سداد جميع هذه الالتزامات وتسوية حساب البطاقة ولا يعتبر إعادة البطاقة من قبل المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة إلى "بيتك" بعد إلغائها لها دون تحفظ قرينة على براءتهما ذمته من التزامات قبل "بيتك".</p> <p>16. في حال تقديم أي عروض أو مزايا مع إصدار البطاقة الائتمانية / مسبقة الدفع فإنها تسقط فور إلغاء العميل للبطاقة ولا يتمتع العميل بالمزايا والعروض المقدمة مع البطاقة ولا يحق للعميل استخدامها بعد الإلغاء ويحمل العميل كافة الرسوم المترتبة على أي استخدام لهذه المزايا والعروض بعد إلغاء البطاقة. ويلتزم العميل بتسليم أي بطاقات أخرى أو عروض تم منحها له وفق مزايا مع إصدار البطاقة.</p> <p>17. كل إخطار بوجه من "بيتك" إلى المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة على عنوانهما المدون بهذا الطلب يعتبر صحيحاً وقانونياً. ويتعهد المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة بإخطار "بيتك" كتابة بأي تغيير في عنوانهما ويفوض حامل البطاقة والمفوض باستخدام البطاقة "بيتك" بالحصول على عنوان السكن والعمل الخاصين بهما من هيئة المعلومات المدنية دون أدنى مسؤولية على الهيئة.</p> <p>18. يقيد "بيتك" جميع المبالغ المشار إليها في المادة العاشرة أعلاه وجميع مبالغ قسائم الدفع النقدي وكافة المبالغ الناتجة عن استخدام البطاقة على حساب المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة ويقوم "بيتك" بإرسال كشف حساب إلى المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة مبيناً فيه المبالغ المطالب بتسديدها.</p> <p>19. يتنازل المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة عن طلب تدقيق دفاتر وقيد حسابات "بيتك" المتعلقة فيما يستحق عليهما من التزامات ناشئة عن البطاقة والموضحة في هذا الطلب ولا يحق لهما الاعتراض عليهما ما لم توجد قرائن قطعية تدل على العكس وتقتنع بها جهات التدقيق والرقابة الشرعية.</p> <p>20. يحق لـ "بيتك" تعديل هذه الشروط والأحكام في أي وقت يشاء. وإعلان "بيتك" عن التعديل في فروعه يصبح ساري المفعول من تاريخه مالم يرفض المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة التعديل فيعتبر طالبا إلغاء البطاقة وتطبيق عليه الإجراءات المبينة في البند رقم (13، 14، 15).</p> <p>21. يقر المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة بعلمهما وإدراكهما وقبولهما وموافقتهما على الأحكام التالية:</p> <p>أ - أن الخدمات التي تهيئها البطاقة تتوقف في بعض البلدان في بعض الأيام، وذلك بسبب عدم تواجدها الجهاز الوظيفي خلال العطلات الرسمية والوطنية والدينية. ويؤكد المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة معرفتهما بذلك وقبولهما لها.</p> <p>ب - إن أي تحويل يتجاوز الحد الائتماني الممنوح للعميل يتطلب إجراء اتصالات معينة مع "بيتك". ولذلك فإن المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة يوافق على تأجيل استعمالهما للبطاقة في حالة تجاوز المبلغ الائتماني المصرح لهما به إلى أن يمر الوقت اللازم للحصول على موافقة "بيتك".</p> <p>22. يفوض حامل البطاقة "بيتك" بخضم المبالغ المترتبة عليه من جراء استعمال المفوض باستخدام البطاقة وذلك بالدينار الكويتي من حسابه الجاري، أو التوفير الاستثماري الممتاز أو غيره من حسابات الشركة (حامل البطاقة) لدى "بيتك".</p> <p>23. المدون أعلاه هي الشروط والأحكام التي تحكم العلاقة باعتبارها الشريعة العامة في التعاقد بين كل من حامل البطاقة ومستخدمها و"بيتك". وإثبات التزام وحقوق كل منهم وتخضع فيما لم يرد به نص خاص بها للأحكام والقوانين النافذة في دولة الكويت ومن اختصاص محاكمها.</p> <p>24. أوافق وأسمح لشركة شبكة المعلومات الائتمانية (ش.م.ك.م) بتبادل المعلومات الخاصة بالقروض الاستهلاكية والتسهيلات الائتمانية المرتبطة بعمليات البيع بالتقسيط وذلك فيما بين البنوك وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي وبيت التمويل الكويتي والشركات المؤسسات التجارية الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة التي تقوم بمنح تسهيلات إئتمانية وفقاً للقانون رقم 2 لسنة 2001.</p> <p>25. إذا لم يسدد المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة، الفواتير المستحقة عليه بعد 60 يوماً عن استحقاقها يتم تجميد البطاقة، ولن يسمح له باستخدامها إلا بعد استيفائه لكامل المبلغ المستحق عليه. وإذا تجاوزت مدة التأخير 90 يوماً يتم تجميد البطاقة ولا يسمح باستخدامها إلا بعد ستة شهور من تاريخ استيفاء "بيتك" لكامل المبلغ المستحق له. وفي حالة تكرار عدم التزام المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة بالسداد لا يتم تجديد البطاقة إلا بعد سنة من تاريخ استيفاء "بيتك" لكامل المبلغ المستحق له. وفي حالة عدم التزام حامل البطاقة بالسداد للمرة الثالثة يتم إلغاء البطاقة الائتمانية الخاصة به ولا تجدد مرة أخرى.</p> <p>26. تعامل البطاقة بكافة الأحكام المتعلقة بأحكام إصدار الشيكات كما هو منصوص عليه بالقانون التجاري الكويتي.</p> <p>27. يستحق رصيد المبالغ المتأخرة على حساب البطاقة فوراً ويسدد بالكامل في حالة إعسار أو إفلاس أو وفاة حامل البطاقة أو المفوض باستخدام البطاقة متضامناً في سدادها.</p> <p>28. إذا أصدر التاجر قسيمة استرجاع مبلغ بخصوص عملية بيع تمت باستخدام البطاقة فإن "بيتك" سيضيف (لحساب البطاقة) المبلغ المستحق عند استلام قسيمة الاسترجاع من التاجر وإذا لم تصدر قسيمة استرجاع</p>
--	---

	<p>المبلغ المرسل إلى "بيتك" فإن المبلغ يدفع كاملاً ولا يقبل من حامل البطاقة أو المفوض باستخدامها أي إدعاء على "بيتك" بالمقاصة أو دعوى مقابلة استناداً إلى حق أو مطالبة بينه وبين التاجر.</p> <p>29. يحق لـ"بيتك" بناءً على كتاب موجه لإدارة البطاقات المصرفية للمجموعة من حامل البطاقة إلغاء بطاقة المفوض باستخدام البطاقة والمصرح له باستخدامها.</p> <p>30. يحق لـ"بيتك" التعديل لهذه الشروط دون الحاجة للرجوع إلى حامل البطاقة أو المفوض باستخدام البطاقة أو موافقتهم ملتزماً بإخطارهما بالطريقة التي يراها وتسري هذه الشروط المعدلة بمجرد الإخطار.</p> <p>31. يعتبر توقيع كل من حامل البطاقة ومستخدمها على إقرار وضمانة كل منهما هو قبولاً لا يجوز الرجوع فيه إلا بموافقة "بيتك" بشأن أحكام والتزام كل منهم وطرق الإثبات القانونية فيما بينهم بشأن كافة المعاملات الناجمة عن تلك البطاقة وعلاقات أطرافها ببعضهم البعض.</p> <p>32. يقر المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة باطلاعه وموافقته على جميع الرسوم والعمولات المذكورة ببيان الأجور والعمولات المعلن عنه في فروع بيت التمويل الكويتي أو عبر موقع "بيتك" على شبكة الإنترنت KFH Online.</p> <p>33. يقر المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة ويوافق على أن المبلغ المستحق للبطاقة قد يتجاوز حد البطاقة في حالة عدم تمكن التاجر من معالجة طلب التسوية في الوقت المحدد. في مثل هذه الحالة، المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة هما المسؤولان عن دفع المبلغ القائم على البطاقة. وهذا ينطبق على كل من بطاقات الائتمان وبطاقات الدفع المسبق.</p> <p>34. في حالة تغيير الرسوم، يقوم بيت التمويل الكويتي "بيتك" بإخطار المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة من خلال القنوات المستخدمة من قبل "بيتك" لمراسلة الأعضاء ومنها الوسائل الإلكترونية.</p> <p>35. قرأ المفوض باستخدام البطاقة وحامل البطاقة الشروط والأحكام ووافق على المذكور طيه واستلم نسخة منها:</p> <p>توقيع العميل:.....</p>
--	---